

## تقرير مراقب الحسابات المستقل الى الأفاضل/ مساهمي شركة الجزير للمنتجات الحديدية ش.م.ع.ع

### تقرير عن تدقيق القوائم المالية المجمعة والمنفصلة

#### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المجمعة والمنفصلة لشركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركتها التابعة (يشار إليهما معا بـ "المجموعة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي المجمعة والمنفصلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمعة والمنفصلة وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين المجمعة والمنفصلة وقائمة التدفقات النقدية المجمعة والمنفصلة للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المجمعة والمنفصلة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة والشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة والمنفصلة الوارد في تقريرنا وصفاً مستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن المجموعة والشركة الأم وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين") الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة والمنفصلة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

#### مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة والمنفصلة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة والمنفصلة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة أدناه، فإنّ وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

#### انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة

تُعتبر الذمم التجارية المدينة ذات أهمية بالنسبة للمجموعة نظراً لأنها تمثل حوالي ٤٢% من مجموع الأصول. تستخدم الإدارة أحكاماً هامة عند تحديد ما إذا كانت الذمم التجارية المدينة قابلة للتحويل. وهناك عوامل خاصة تأخذها الإدارة في الاعتبار مثل عمر الرصيد وموقع العميل ووجود نزاعات وأحدث نماذج الدفع السابقة وأي معلومات أخرى متاحة بشأن الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وتستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تكوين مخصص انخفاض القيمة لمعاملة محددة أو رصيد العميل بأكمله. بلغت الذمم التجارية المدينة، بالصافي من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، ٢٩,٤٥٦,٢٥٢ ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل الى الأفاضل/ مساهمي شركة الجزير للمنتجات الحديدية ش.م.ع.ع (تابع)**

**مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)**

**انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة (تابع)**

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- اختبار تصميم أنظمة الرقابة المختارة على عملية تكوين مخصص انخفاض القيمة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة، ومدى فعاليتها التشغيلية؛
- مقارنة عينات من المبالغ المستلمة بعد نهاية السنة مقابل أرصدة العملاء غير المدفوعة؛
- اختبار مدى دقة التحليل الزمني المسجل لعينات من الذمم التجارية المدينة؛
- تقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في تحديد مستوى مخصص انخفاض القيمة الذي تم تكوينه لكل فئة من فئات الديون القديمة؛
- تقييم مدى دقة انخفاض القيمة المسجل سابقاً من خلال فحص عملية الاستخدام أو الإفراج عن مخصص انخفاض القيمة المسجل سابقاً؛
- طلب استفسارات من الإدارة حول النزاعات، إن وجدت، القائمة مع العملاء خلال السنة، وأثرها المحتمل على أي مبالغ غير مُحصّلة وذلك لتقييم إمكانية استردادها؛ و
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات بخصوص مخاطر الائتمان.

**تقييم المخزون وتكوين المخصص مقابله**

يعتبر المخزون عنصراً هاماً بالنسبة للمجموعة نظراً لأنه يمثل حوالي ٢٥% من مجموع الأصول. تتكون المواد الخام أساساً من قضبان الحديد واللفائف المدلفنة على الساخن التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار، وهذا من شأنه أن يؤثر على صافي القيمة القابلة للتحقيق للمخزون بما في ذلك المواد الخام والبضاعة قيد التصنيع والبضاعة الجاهزة. كذلك، فإن تقدير مخصص انخفاض قيمة المخزون يتطلب من الإدارة استخدام أحكام هامة. بلغ المخزون، بالصافي من انخفاض القيمة، ١٧,٦٢١,٩٩٧ ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- اختبار تصميم أنظمة الرقابة المختارة على دقة تقرير التحليل الزمني للمخزون ومدى فعاليتها التشغيلية؛
- إجراء مطابقة بين عينات من المخزون والمستندات المؤيدة كأوامر الشراء وقواتير الموردين وإشعارات استلام البضاعة؛
- تقييم مدى معقولية سياسة انخفاض قيمة المخزون التي طبقته الإدارة فيما يتعلق بانخفاض قيمة المواد وقطع الغيار القديمة والمتقادمة؛ و
- دراسة سعر البيع المحقق للمواد التي تم بيعها بعد نهاية السنة مقابل القيمة الدفترية للمخزون وذلك لتقييم ملائمة صافي القيمة القابلة للتحقيق.

**المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٠**

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة وإدارة المجموعة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة ولكنها لا تتضمن القوائم المالية المجمعة والمنفصلة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية المجمعة والمنفصلة لا يشمل المعلومات الأخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

تقرير مراقب الحسابات المستقل الى الأفاضل/  
مساهمي  
شركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش.م.ع.ع (تابع)

**مسؤولية الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة**

إن إدارة المجموعة والشركة الأم مسؤولة عن إعداد القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وإعدادها وفقاً للأحكام المنطبقة من قانون الشركات التجارية العماني وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية مُجمّعة ومنفصلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة والشركة الأم على مواصلة عملياتهما طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية المجموعة والشركة الأم أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة والشركة الأم.

**مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة**

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المُجمّعة والمنفصلة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة والشركة الأم.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل الى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الجزير للمنتجات الحديدية ش.م.ع.ع (تابع)**

**مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة (تابع)**

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة المجموعة والشركة الأم على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصصنا الى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل المجموعة والشركة الأم تتوقفان عن مواصلة عملياتهما طبقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة والشركة الأم لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة. كما أننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق في المجموعة والإشراف عليها وإنجازها. ونحن مسؤولون لوحدها عن رأي تدقيقنا.

نحن نتواصل مع الأطراف المُكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها الى الأطراف المُكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة للسنة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستعوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

**تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى**

نُفيد بأن القوائم المالية للشركة الأم، كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، الأحكام المُنطبقة من قانون الشركات التجارية العماني وقواعد وشروط الإفصاح الصادر في ١٢ يونيو ٢٠٢٠ العامة لسوق المال.



**IBDO**

مسقط

٣١ يناير ٢٠٢١